المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 04-04-2006
الصفحـات : 21
العـــدد : 15686
المسلسل : 182

جولة ولي العهد لليابان وسنغافورة والباكستان

تعزيز لدبلوماسية المملكة في التوجه شرقًا . . واستكمال لجولة خادم الحرمين

المملكة تتطلع نحو عمقها القاري وبما يحقق التوازن في علاقاتها الدولية

المصـــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 04-04-2006
الصفحـات : 21
العـــدد : 15686
المسلسل : 182

كتب

إبراهيم عباس

ليس من المستغرب أن تشهد الدبلوماسية السعودية هذا النشاط وتلك الحيوية التي عبرت عن نفسها بجولة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز الشهر الماضي إلى أربعة دول آسيوية صديقة(الصين والهند وباكستان وماليزيا) لها ثقلها الاقتصادي والتقني الهام ولها مكانتها المميزة في المجتمع الدولي ، ثم عبرت عن نفسها بزيارة العديد من زعماء وقادة الدول العربية والصديقة للمملكة كان من أبرزها زيارة الرئيس المصري حسني مبارك وسمو أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح ووزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس والرئيس الفرنسي جاك شيراك والرئيس النمساوي هاينز فيشر إلى جانب وفد حماس والعديدين من القادة وزعماء الأحزاب اللبنانيين ، وها هي تعبر عن نفسها مرة أخرى بجولة سموه الآسيوية لليابان وسنغافورة وباكستان- تلك أن هذه الحركة الدبلوماسية النشطة ذات الاتجاهين تعكس تنامي الدور السعودي على الصعيدين العربي والدولي وحيث لم تعد الرياض إحدى أبرز عواصم القرار العربي وحسب ، وإنما أيضًا إحدى أبرز العواصم في صنع القرار الدولي على صعيد التشاور والتنسيق وتبادل وجهات النظر بما تتمتع به الدبلوماسية السعودية الهادئة من حكمة واعتدال وبعد نظر ورؤية ثاقبة للأحداث من واقع موقعها الروحي والوجداني بالنسبة للأمة الإسلامية وأيضًا من واقع ريادتها للتضامن العربي والإسلامي ، وما يجسده ذلك القرار المستند على هذا الدور من آمال للمجتمع الدولي في تحقيق الأمن والسلام والاستقرار والرخاء للمنطقة وللعالم بأسره . ولا شك أن المملكة عندما تتجه شرقًا ، وهو ما جسدته جولة خادم الحرمين الآسيوية وجولة سمو ولي العهد الراهنة - فإنها إنما تتطلع نحو عمقها القاري وبما يعكس رغبتها في تحقيق التوازن في علاقاتها الدولية مؤكدة في الوقت نفسه - إلى جانب ما يحققه هذا التوجه من خدمة لقضايا السلام والعدل في المنطقة وفي العالم - على رغبتها في تعزيز علاقات الشراكة مع كافة الدول المتميزة في تجاربها التنموية وفي تقدمها الصناعي والتقني وبما يخدم مصالحها وخططها الطموحة في إقامة المشاريع العملاقة وفي تطلعها نحو توطين التكنولوجيا وتطوير اقتصادها وتنويع مصادر دخلها وواراداتها في مرحلة الطفرة الجديدة التي تشهدها استثمارًا ونموًا وإصلاحًا ، والتي تزامنت مع انضمامها لمنظمة التجارة العالمية وما يحمله ذلك كله من مؤشرات لملامح نهضة شاملة تشمل كافة المجالات والأنشطة .

الأمير سلطان

أهمية اليابان

تنطوي زيارة سموه لليابان على أهمية استثنائية كونها تعيد إلى الذاكرة زيارته الأولى لها عام ١٩٦٠ عندما كان وزيرًا للمواصلات ونظرًا للعلاقات الوثيقة التي تربط بين البلدين منذ تدشينها قبل نحو خمسة عقود ، وعلى الأخص في المجال الاقتصادي ونظرًا لما حققته التجربة اليابانية من نجاح في المجالين الاقتصادي والتقني وفي التطور الكبير الذي حققته على مستوى تنوع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية بالرغم من افتقارها للمواد الخام ، وأيضًا نظرًا لأن اليابان هي الشريك التجاري الثاني للمملكة والسعودية هي أكبر ممول لسلة يابان بالنفط (تؤمن ٣٠٪ من احتياجاتها النفطية) ، ولأن البلدان يشتركان في تجارة متبادلة يربو حجمها على ٨٤ مليار ريال . وقد أكدت الزيارات المتبادلة للمسؤولين السعوديين واليابانيين على مدى نصف قرن على عمق ومتانة العلاقات الثنائية بين البلدين واعتبرت مظهرًا دالاً على تطور تلك العلاقات وانعكاسًا لرغبتهما المشتركة في رفع مستوى الشراكة بينهما التي بشنتها زيارة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز لطوكيو عام ١٩٩٨(عندما كان وليًا للعهد حينذاك) إلى أعلى المستويات ، خاصة في ظل ما يجمع بين البلدين من قواسم مشتركة سواءً على صعيد العمل على حل المشكلات والقضايا الدولية من خلال الطرق السلمية والوسائل السياسية والدولية أو من خلال ما يجمع بينهما من قيم حضارية متوارثة ومن خصوصية يتمتع بها شعبا البلدين والتي جعلتهما يحوزان على احترام وتقدير المجتمع الدولي . والشعب السعودي يعرف اليابان ، بالرغم من صغر حجم الجالية اليابانية في المملكة - من خلال جودة صناعاتها خاصة في مجال صناعة السيارات والأدوات الكهربائية والإليكترونية التي تلقى رواجًا في السوق السعودي منذ عقد الستينيات ، وأيضًا من خلال المعارض اليابانية التي تقام في المملكة منذ بداية السبعينيات الميلادية والتي تعرض أحدث الصناعات والتقنيات اليابانية .

التجربة السنغافورية!

ولابد وأن تلفت زيارة سمو ولي العهد الأمير سلطان بن عبد العزيز لسنغافورة نظر المراقبين باعتبارها إحدى الدول الآسيوية المتميزة - رغم كونها دولة صغيرة من حيث المساحة وعدد السكان الذي لا يتجاوز الخمسة ملايين نسمة - في عدة مجالات تهم المملكة وهي تدشن مرحلة جديدة في تطوير أدواتها التنموية وتفعيل خططها وبرامجها الاقتصادية وتحديث مؤسساتها الإنتاجية، وحيث تعكس الزيارة ، من هذا المنطلق ، حرص المملكة على تمتين علاقات الصداقة التي تربطها مع دول القارة الآسيوية التي تنتمي إليها ، وعلى الأخص الدول المتميزة بتجاربها الناجحة سواء على الصعيد الاقتصادي أو التقني ، ومن ثم تعميق علاقات الشراكة معها بما يحقق تطلعات المملكة من تلك الشراكة ويخدم مصلحتها ومصلحة تلك الدول . ومن الطبيعي أن تلفت التجربة السنغافورية انتباه المملكة لما حققته من نجاح ملحوظ في المجال التقني وفي مجالات التنمية والبيئة والخدمات الصحية والتعليم -وكلها مجالات حيوية بالنسبة للمملكة كونها تدخل في صميم اهتمامها . وعوامل انجذاب المملكة نحو سنغافورة كثيرة ، فإضافة إلى ما سبق - تعتبر سنغافورة دولة متميزة على صعيد الإلكترونيات والتصنيع وخاصة في مجال صناعة الإلكترونيات وأجهزة التنقيب عن النفط (الحفارات) ومنتجات المطاط والخبرة في مجال إصلاح السفن وبناء مصافي النفط . وتعد سنغافورة أيضًا من أكبر دول العالم ازدهارًا وتربطها روابط تجارية متينة مع كافة دول العالم ، ويعد ميناءها أحد أكثر موانئ العالم رواجًا من حيث تفريغ ونقل البضائع وبما يجعله يقف على قدم المساواة مع أكبر الموانئ الأوروبية . ومن مظاهر المكانة الرفيعة التي تحتلها سنغافورة في المجال الاقتصادي ارتفاع مستوى دخل الفرد (حوالي ٣٠ ألف دولار سنويًا) وانخفاض معدل التضخم (٠٫٣ ٪) وثبات الأسعار ، وانخفاض معدل البطالة إلى نحو ٣٪ (حسب إحصاءات ٢٠٠٥) .

أهمية الباكستان

لسنا في حاجة إلى التدليل على الأهمية التي تشكلها باكستان بالنسبة للمملكة بما تمثله من عمق إسلامي في القارة الآسيوية ، وباعتبارها شريكا استراتيجيا هاما للمملكة على الصعيد الاقتصادي والسياسي ، وأيضًا بما تلعبه من دور هام وحيوي في مجال مكافحة الإرهاب . هذه الرؤية لما تشكله جولة سمو ولي العهد المرتقبة لكل من اليابان وسنغافورة والباكستان لا تعتبر فقط استكمالاً لجولة خادم الحرمين الشريفين الآسيوية التي قام بها في فبراير الماضي وحسب وإنما تؤكد - أيضًا - على استراتيجية المملكة في التوجه شرقًا لبناء شراكة استراتيجية مع دول شرق آسيا المتقدمة اقتصاديًا وتكنولوجيًا بهدف الاستفادة من تجارب تلك الدول والعمل على توطين التكنولوجيا وتنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على مصادر محددة في تلبية الاحتياجات التي تتطلبها برامج التطوير والتحديث التي تشمل كافة القطاعات والمرافق في البلاد في ظروف الانخراط في عصر العولمة والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.